خليل المريخي.. ذاكرة وطن وحنين لا ينتهي

○ بقلم:
حفيده المحب: طلال المريخي

هناك رجال إذا رحلوا، تركوا أسماء تُذكر، وأعمالا تُخلد، وتاريخاً يشهد لهم. وهناك رجال إذا رحلوا، تركوا وراءهم فراغاً لا تملؤه الأيام، وحنيناً لا يهدأ مهما تعاقبت السنون. أما جدي، المؤرخ خليل بن محمد المريخي، فقد جمع بين الاثنين؛ ترك للوطن تاريخاً محفوظاً بين دفتي الكتب، وترك لنا من الحب والحنان والذكريات ما تعجز كل الكتب عن احتوائه.

في الرابع عشر من نوفمبر، تحل الذكرى الثالثة لرحيل جدي الحبيب، ذلك الرجل الذي عرفته البحرين مؤرخاً وباحثاً ورائداً في العمل الخيري والاجتماعي، وعرفناه نحن عاملاً آخر من المحبة والدفء والطمأنينة. ثلاثة أعوام مضت، وما زلت كلما مررت بذكراه أشعر أن بعض الغياب لا تعتاد عليه القلوب، وأن بعض الرجال لا يأخذون معهم أنفسهم حين يرحلون، بل يأخذون شيئاً من روح المكان.

لم يكن جدي رجلاً عادياً في تاريخ البحرين. فقد أفنى خمسة وأربعين عاماً من حياته في خدمة القطاع الصحي، وتدرج في مناصبه حتى بلغ درجة وكيل مساعد لخدمات الرعاية الأولية، وأسهم في مسيرة تطوير الخدمات الصحية والمراكز الصحية في المملكة. ولم تتوقف مسيرته عند حدود الوظيفة العامة، بل امتدت إلى ميادين العمل الإنساني والتطوعي؛ فكان من الأعضاء المؤسسين لجمعية الهلال الأحمر البحريني وأميناً مالياً لها، وأسهم في أعمال جمعية البحرين الخيرية ومؤسسات وطنية واجتماعية عديدة، وكان لنادي المحرق العريق نصيب من اهتمامه وعطائه.

أما التاريخ، فكان شغفاً لازمه طوال حياته. لم يكن يكتفي بقراءة الماضي، بل كان يرى في توثيقه مسؤولية تجاه الأجيال القادمة. فكتب عن البحرين وأهلها، وعن المحرق وفرجانها، وعن رجالات الوطن ورواده، وعن تفاصيل الحياة التي قد تمر أمام أعين الناس ثم تختفي من الذاكرة. وأثرى المكتبة البحرينية بمؤلفات من بينها «لمحات من ماضي البحرين»، و«أحداث طواها الزمن»، و«ذاكرة التاريخ»، و«البحرين.. صور وحكايات الماضي»، و«سير الزمن». وبلغ تقدير هذا العطاء أن استقبله صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رحمه الله، عام 2015، وتسلم منه أحد مؤلفاته، مشيداً بجهوده في توثيق تاريخ البحرين للأجيال القادمة.

كل تلك الإنجازات عرفها الناس وقرأوا عنها، وشهد بها من عاصروه وعملوا معه. أما أنا، فكانت لي نعمة أخرى، ربما كانت أعظم ما منحتني إياه الحياة؛ أنني لم أعرف خليل المريخي من كتبه أو مناصبه أو سيرته الوطنية فحسب، بل عرفته جداً، وأباً حنوناً، وصديقاً، وملاذاً لا يشبهه أحد.

كان جدي يعشق الضحك والمرح، ويحب الحكايات والطرائف، ولا سيما نوادر جحا القديمة التي كان يرويها لنا فتمتلئ الصالة بالضحكات. كان يجمع أبناءه وأحفاده حوله، ويمنح الصغير من اهتمامه مثلما يمنح الكبير، فلا يشعر أحد في حضرته أنه أقل مكانة أو محبة من الآخر. وكان يؤلمه أن يرى الحزن على وجه أحدنا، أو أن يعلم بوجود خلاف بين اثنين من أفراد الأسرة. فإذا شعر بشيء من ذلك، سعى بكلماته الحانية إلى الإصلاح، يذكّر كل طرف بمحبة الآخر له، حتى تلين القلوب وتعود المودة. لم يكن يحب أن يترك في قلب أحد زعلاً، ولا أن يرى أحداً من أحبابه مكسور الخاطر.

ومن الذكريات التي لا تفارقني تلك الفرحة التي كانت تعم البيت كلما فاز نادي المحرق. كنا نحن الأحفاد نتسابق لنبشره بالفوز، فقد اعتدنا أن يكافئ أول من يحمل إليه الخبر بمبلغ من المال. لكن جدي، بحنانه الذي لا حدود له، كان بعد أن يكافئ الفائز بالسباق، يوزع المبلغ نفسه على بقية الأحفاد، حتى لا يحزن أحد منا! واليوم أبتسم كلما تذكرت تلك الأيام، وأتساءل: لماذا كنا نتسابق أصلاً، ونحن نعلم أن الجميع سيحصل على المكافأة ذاتها؟ ثم أدرك أن جمال تلك اللحظات لم يكن في المال، وإنما في الفرحة التي كان يصنعها لنا، وفي قلبه الذي لم يكن يرضى أن يفرح حفيد ويحزن آخر.

وكانت له عادة لا أنساها منذ طفولتي؛ ففي كل يوم جمعة، كان يحرص على إعطاء أحفاده مبلغاً من المال، في عادة أسبوعية لم تكن بالنسبة إلينا مجرد عطية، بل كانت جزءاً من طقوس الجمعة وفرحتها. واليوم، بعدما كبرنا وغاب عنا، أدرك أن ما كان يمنحنا إياه أكبر بكثير من تلك المبالغ؛ لقد كان يمنحنا شعوراً دائماً بأن لنا جداً يفكر فينا، وينتظرنا، ويفرح بوجودنا.

ولأنني أحب التاريخ والشعر، فقد كانت لي معه جلسات لا تُقدّر بثمن. كنت أجلس أمامه لأروي قصة تاريخية أو ألقي قصيدة شعرية، فينصت إليّ بكل اهتمام، وعلى وجهه ابتسامة عريضة. وربما كان يعرف القصة التي أرويها قبل أن أولد، ويعرف أحداثها وتفاصيلها أكثر مني، لكنه لم يكن يقاطعني يوماً أو يستبق حديثي. كان يتركني أروي حتى النهاية، ويمنحني بنظراته شعوراً بالفخر يصعب وصفه. واليوم أفهم أن ذلك المؤرخ الكبير لم يكن يستمع إلى التاريخ بقدر ما كان يستمع إلى حفيده الذي أحب التاريخ كما أحبه هو.



○ الراحل خليل المريخي.

ولعل أعظم ما يكشف عن قلب جدي أنه لم يكتف بتأليف الكتب عن تاريخ البحرين، بل كتب لكل حفيد من أحفاده كتاباً خاصاً يوثق فيه حياته منذ والدته. كان يسجل أدق التفاصيل؛ أيام الطفولة، وبدايات الدراسة، وحتى الأمراض العابرة والمواقف اليومية الصغيرة التي قد ينساها الإنسان مع مرور السنين. كان يدوّن لنا أياماً لم نكن نملك من العمر ما يكفي لتذكرها، ليعيدها إلينا حين نكبر. وأي حب أعظم من أن يهب الجد أحفاده ذكرياتهم قبل أن تتشكل في ذاكرتهم؟ لقد حفظ جدي تاريخ وطنه للأجيال، ثم عاد إلى بيته ليحفظ لكل واحد منا تاريخ طفولته، وكأن كل حفيد في عينيه وطن صغير يستحق أن تُروى حكايته.

وكان من شدة تعلقه بنا أنه لا يحب أن يمر يوم من دون أن يراني أو يسمع صوتي. فإذا غبت عنه يوماً واحداً، استقبلني في اليوم التالي بعتاب كله محبة، يخبرني كم اشتاق إليّ وكم يحب جلستي معه. وحين كنت أدرس في لندن، كان يسألني في اتصالاتنا الهاتفية: «متى بترجع البحرين؟». كان الشوق واضحاً في صوته، وكنت أشعر أنه يعد الأيام حتى أعود وأجلس بقربه. واليوم، وبعد ثلاثة أعوام على رحيله، أتمنى لو أسمع ذلك السؤال مرة أخرى. كم أشتاق إلى عتابه، وإلى صوته، وإلى تلك المحبة التي كانت تختبئ خلف أبسط كلماته!

ثم جاء اليوم الذي لم نكن مستعدين له، الرابع عشر من نوفمبر 2023، ورحل جدي.

ومنذ ذلك اليوم، تغير كل شيء في نظري.

ما زال البيت قائماً، وما زالت الصالة في مكانها، وما زالت الأسرة تجتمع، لكن البيت لم يعد البيت الذي عرفناه. اختلفت جمعات الجمعة، وتغيرت سفرة رمضان، وغابت ضحكات كانت تملأ المكان ما دام جدي بيننا. لم نكن ندرك تماماً أنه كان العمود الذي يستند إليه دفء البيت، والروح التي تجمع أطراف العائلة، حتى غاب عنا. عندها فقط أدركنا أن بعض الناس لا يشغلون مكاناً في البيت، بل يمنحون البيت معناه.

وما أصعب أن تشتاق إلى إنسان في كل التفاصيل! أن تفتقد صوته وسط الأحاديث، وضحكته عند سماع نكتة، وعتابه إذا غبت عنه، ويده التي اعتدت تقبيلها، ووجهه الذي كان يطمئنك بمجرد أن تراه. وما أصعب أن يأتي رمضان بعد رمضان، وجمعة بعد جمعة، وتظل تبحث بعينيك عن شخص تعلم أنه لن يعود إلى مجلسه. كثيراً ما أتخيل لو أن الزمن عاد بي يوماً واحداً فقط، ورأيت جدي أمامي كما كان. لا أظنني سأستطيع الكلام. سأضمه طويلاً، وأقبّل رأسه ويديه وكتفه، وأخبره كم أحبه وكم اشتقت إليه، وكم تغيرت الحياة بعده. سأخبره أنني أفتقد كل دقيقة قضيتها معه، وأندم على كل يوم كنت فيه في البحرين ولم أذهب لزيارته، ظناً مني أن الأيام لا تزال طويلة، وأن أمامنا من اللقاءات ما لا ينتهي.

لو عاد الزمن، لما فارقته من لحظة استيقاظه حتى يحين موعد نومه. لجعلت من كل يوم فرصة لأسمع حكاية جديدة، وأحفظ ضحكة أخرى، وأجلس بقربه أكثر. لكن الزمن لا يعود، ولا يبقى لنا من أحبائنا بعد رحيلهم إلا الدعاء، والذكريات، والأثر الجميل الذي تركوه في نفوسنا.

يا جدي الحبيب، لقد عرفتك البحرين رجلاً خدم وطنه، ومؤرخاً حفظ ماضيه، وإنساناً أعطى من عمره للخير والعمل العام. أما أنا فسأظل أذكرك بالابتسامة التي كنت تستقبلني بها، وبكل مرة أصغيت فيها إلى حديثي، وبكل عتاب حمل في طياته حباً لا يوصف.

كتبتَ يا جدي تاريخ البحرين حتى لا تنساه الأجيال، وكتبتَ حكايات طفولتنا حتى لا ننساها نحن. أما نحن، فكيف ننسى من كان أجمل ما في حكاياتنا؟

رحمك الله يا جدي بقدر ما أحببتنا، وبقدر ما جمعت القلوب وأدخلت السرور عليها. رحم الله وجهك البشوش، وقلبك الحنون، ويديك اللتين امتدتا بالخير والعطاء. وجزاك عنا وعن وطنك خير الجزاء، وجمعنا بك في الفردوس الأعلى من الجنة، حيث لا غربة ولا فراق، وحيث يكون اللقاء الذي لا يعقبه وداع.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

عجزه 95% ويحتاج إلى رعاية مدى الحياة..

100 ألف دينار تعويضا لأسرة وطفلها ضحية حادث سير

رفضت محكمة الاستئناف العليا المدنية طعن شركة تأمين على حكم ألزمها وقائد سيارة تعويض أسرة بمائة ألف دينار بعد أن تسبب قائد السيارة المؤمن عليها لدى شركة التأمين في حادث له أصابه بعجز مستدام بنسبة 95% ما اثر على حياته المستقبلة وجعله في حاجة الى رعاية طبية خاصة دائما وتسبب في تحمل الأسرة تكاليف باهظة نتيجة السفر إلى ثلاث دول لمحاولة إنقاذه وعلاجه، مؤكدة في الحكم ردا على دفوع المدعي عليهم أن مغالاة المدعين في طلباتهم كون الاضرار التي تعرض لها الطفل لن تجبره أي مبالغ مهما بلغت.

وقال المحامي حسن الأمر ان موكليه أسرة تعرض طفلها لحادث سير مروع جراء صدمه من قبل قائد مركبة كان مسرعاً وبلا انتباه ومؤمنة لدى «شركة التأمين»، ما أدى إلى إلقائه مسافة 32 متراً عن معبر المشاة بحسب تقرير الإدارة العامة للمرور، ونتج عن الحادث إصابات بالغة وخطيرة استدعت عدة عمليات جراحية لإنقاذ حياته بالإضافة إلى السفر لأكثر من 3 دول مكث بها فترات طويلة بسبب اجراء عمليات جراحية وتعرض لحالة من العجز تقدر بنسبة 95% وأصبح في حاجة الى رعاية طبية طوال حياته سواء سرير طبي وكرسي طبي جراء ما تعرض له.

وبعد صدور حكم جنائي بات بإدانة السائق المتسبب في الحادث وتغريمه، أقام المدعون دعواهم الابتدائية للمطالبة بالتعويضات المادية والأدبية الشاملة ومصاريف العلاج الباهظة في الخارج



○ المحامي حسن الأمر

ومرتب شهري مدى الحياة لتوفير ممرضة للطفل، وقضت محكمة أول درجة بإلزام شركة التأمين تعويضات مادية وأدبية إجمالية للمصاب ووالديه وأشقائه وجدته قدرتها المحكمة بمائة ألف دينار.

ولم يرتض الطرفان الحكم وطعنا بالاستئناف؛ حيث طالبت شركة التأمين بتخفيض التعويض لادعائها مساهمة المصاب وذويه في الخطأ، إلا ان محكمة الاستئناف أكدت أنه استناداً إلى مستقر قضاء التمييز والنقض أن تقدير التعويض وجبر الضرر هو من مسائل الواقع المحضة التي تستقل بها محكمة الموضوع، بشرط أن يكون تقديراً سائغاً ومعقولاً ومحمولاً على أسباب كافية، موضحة أن محكمة الاستئناف تستعيد كامل صلاحياتها في مراقبة التعويض تعديلاً أو تأييداً وفقاً لظروف كل دعوى.

وبينت المحكمة في حيثيات الحكم أن مجرد المساس بجسد الإنسان يُعد عدواناً صارخاً على حق مقدس (سلامة الجسد) يستوجب التعويض قانوناً متى توافر موجبه، بغض النظر عن توافر عجز كلي أو جزئي أو تكبد نفقات علاجية فعلية، ليشمل التعويض كل ضرر مباشر متوقع أو غير متوقع يمس الخسارة والكسب الفائت.

فيما أكدت أنه من مطالعة تقرير الإدارة العامة للمرور أن المصاب (القاصر) عبر الشارع دون التحقق من خلو الطريق ، مما يشكل مساهمة شخصية منه في وقوع الضرر، يضاف إلى ذلك تقصير ذويه في توفير الرقابة اللازمة عليه، وقالت إن المبالغ المقضي بها في الحكم الابتدائي جاءت متناسبة تماماً ومجبرة للضرر الفعلي الثابت بالأوراق، مع الأخذ في عين الاعتبار نسبة مساهمة المصاب وذويه في الخطأ وما استجد من مصروفات علاجية، وبناءً على ذلك، قضت المحكمة برفض الاستئنافين موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه القانونية السائغة ولما أضافته المحكمة من أسباب.

29 ديسمبر الحكم على 3 محتالين استولوا على هواتف بقيمة 65 ألف دينار

حجزت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى جلسة 29 ديسمبر للحكم على 3 متهمين آسيويين لاستيلائهم على هواتف نقالة بقيمة 65 ألف دينار بحريني، باستخدام بيانات هويات الغير وتزوير سجلات إلكترونية بلغت قيمتها نحو 65 ألف دينار بحريني، وذلك باستخدام أساليب احتيالية إلكترونية تمثلت في استخدام بيانات بطاقات هوية تعود إلى الغير دون علم أصحابها، وتزوير السجلات الإلكترونية الخاصة بالشركة، بما مكّنهم من إتمام معاملات شراء الأجهزة والاستيلاء عليها.

وأوضحت أن النيابة العامة كانت قد تلقت بلاغاً من إحدى شركات الاتصالات، أفادت فيه بأن تحقيقاتها الداخلية كشفت عن إبرام عقود إلكترونية لشراء هواتف نقالة باستخدام بيانات بطاقات هوية تعود إلى أشخاص آخرين دون علمهم، والاستيلاء على الأجهزة بموجب تلك العقود.

وأضافت أن النيابة العامة باشرت تحقيقاتها فور تلقي البلاغ، فأمرت بإجراء الفحوص الفنية اللازمة للعقود محل الواقعة، وأسفرت نتائجها عن عدم تطابق البصمات المثبتة على عدد منها مع بصمات أصحاب الهويات المعنية. كما استمعت إلى أقوال المجني عليهم الذين استُخدمت بيانات هوياتهم في إبرام العقود، وتعرّف بعضهم على عدد من المتهمين. وأجرت النيابة العامة كذلك الاستعلامات اللازمة بشأن آلية سداد قيمة الأجهزة ووسائل الدفع المستخدمة في إتمام المعاملات، وأسهمت نتائج تلك



الاستعلامات في تحديد هوية المتهمين والكشف عن صلتهم بالواقعة.

وأشارت إلى أن النيابة العامة أمرت بالقبض على المتهمين واستجوبتهم وواجهتهم بالأدلة القائمة ضدهم، وأمرت بحبسهم احتياطيًا. وبناءً على ما أسفرت عنه التحقيقات، أمرت بإحالة المتهمين الثلاثة إلى المحاكمة الجنائية.

وأكدت رئيسة نيابة الجرائم الإلكترونية أهمية حماية بيانات الهوية الشخصية وعدم تمكين الغير من استخدامها، والمبادرة إلى الإبلاغ عن أي إساءة لاستخدامها. ولفتت إلى مواصلة النيابة العامة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبي الجرائم الإلكترونية، حمايةً لحقوق الأفراد والمؤسسات، وتعزيزًا للثقة في المعاملات الإلكترونية، وصونًا لأمن البنية التحتية الرقمية وسلامتها.

شركة غير موجودة وعقود وهمية..

محاكمة متهمين بتزوير عقود عمل للاستيلاء على دعم «تمكين»

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى نظر قضية متهمين في واقعة تقديم عقود عمل مزورة عبر الموقعين الإلكترونيين للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق العمل «تمكين»، تضمنت بيانات غير صحيحة بشأن توظيف عدد من الأشخاص ورواتبهم، بهدف الحصول على دعم أجور العاملين والاستفادة من المزايا التأمينية من دون وجه حق، وخلال جلسة المحاكمة، أقر المتهم الأول بالواقعة فيما أنكر الثاني موضحاً أنه كان يعمل لدى المتهم الأول ويتقاضى راتباً قدره 500 دينار، حيث قررت المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة 23 نوفمبر للاطلاع والرد والمرافعة، مع ندب محام للدفاع عن المتهم الأول.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ما شهد به محام أول بإدارة الشؤون القانونية بالهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، مّن أن عمليات التدقيق على المعاملات التي أجراها المتهم الأول عبر النظام الإلكتروني للهيئة كشفت عن وجود شبهات بشأن تمكين عدد من الأشخاص من الاستفادة من المزايا التأمينية من دون وجه حق، من خلال السجل التجاري الخاص به.

وأضاف أن زيارة تفتيشية أجراها المعنيون بوزارة الصناعة والتجارة إلى مقر الشركة، وفق العنوان المسجل لدى الجهات المختصة، كشفت عدم وجود المنشأة في الموقع المقيد بالأنظمة، الأمر الذي أثار الشكوك حول حقيقة نشاطها وعلاقات العمل المسجلة لديها.

وأوضح أن المتهم الأول، بصفته مالك الشركة والمخوّل بإدارتها، تقدم بطلبات إلكترونية لتسجيل عدد من الموظفين كمؤمن عليهم، وأرفق بها عقود عملهم، قبل أن يتقدم في تواريخ مختلفة بطلبات لاستبعادهم، بما أتاح لهم الاستفادة من مزايا التأمين الاجتماعي من دون وجه حق، وعلى إثر ذلك طُلب من المؤمن عليهم تقديم ما يثبت حقيقة علاقات عملهم.

وبشأن المتهم الثاني، أفاد الشاهد بأنه قرر عمله لدى الشركة وفصله منها، ثم التحاقه مجدداً بالعمل لدى شركة أخرى مملوكة للمتهم الأول، إلا أن مراجعة بياناته كشفت حصوله على تعويض التعطل مدة ستة أشهر عقب استبعاده من التأمين بسبب الفصل، قبل إعادة تسجيله لدى الشركة الأخرى بعد انتهاء فترة استحقاق التعويض.

وخلصت الهيئة، وفق شهادة الشاهد، إلى وجود مخالفات تمثلت في الاستفادة من تعويض التعطل ومزايا نهاية الخدمة والمعاشات التقاعدية استناداً إلى بيانات قُدمت عن علاقة عمل وصفت بالوهمية، بهدف تمكين الغير من الحصول على حقوق تأمينية من دون وجه حق، كما شهدت مسؤولة بصندوق العمل «تمكين» بأن المتهم الأول سجل شركته في برنامج التوظيف الوطني، وقيد عدداً من الموظفين وأرفق عقود عملهم عبر النظام الإلكتروني، بما مكّنه من الاستفادة من مزايا دعم الأجور.

من جانبها، شهدت مديرة إدارة التعويضات ودعم التعطل بوزارة العمل بأن المتهم الثاني تقدم في ديسمبر 2019 بطلب للحصول على تعويض التعطل بسبب فصله من الشركة، وأرفق شهادة صادرة عنها تثبت فصله، حيث أُدخلت بياناته في نظام الوزارة، وبعد تدقيق الطلب وتمريره انعكس في نظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، التي تولت صرف التعويض المستحق بعد التحقق من البيانات.